مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء المرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن دين الإسلام الذي تعبدّنا الله به: إما عقائد تتمثل في أصول الإيمان، وإما شرائع تتمثل في العبادات والمعاملات بأنواعها، ويدخل في الشرائع ما يتعلق بأكل اللحوم من جهة أحد الأحكام التكليفية الخمسة: الوجوب والندب والتحريم والكراهة والإباحة، وهذه الأحكام لها صورها وتقريراتها الفقهية عند الفقهاء، ولها أيضا أدلتها المقررة، سواء كانت أدلة كلية، أو أدلة جزئية تفصيلية، وقد اخترت أن يكون بحثي لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في أدلة الأحكام الفقهية التفصيلية من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة التي جاء فيها النَّهْيُ عن بعض اللحوم أو الإذْن فيها.

أهمية البحث في الموضوع:

لا شك أن الطعام أحد مقومات الحياة، فلا غنى لأي إنسان – بل لا لمخلوق حيٍّ – عنه، وقد نوع الله فيه لعباده تنويعا كثيرا في أجناسه وأفراده الحيوانية والنباتية، واقتضت حكمته ورحمته سبحانه وتعالى أن ينهى عباده عن بعض هذه الأنواع، فكثير من الأطعمة الحيوانية على وجه الخصوص تعلقت بها لعينها أو لسبب من الأسباب، أحكامٌ شرعية تمنع منها أو تبيحها، فكان الواجب على كل مسلم أن يقف عليها؛ حتى يكون على بينة من أمره، فيستمتع بالحلال الذي أحله الله – عزَّ وجَلَّ – له، ويبتعد عن الحرام الذي نهاه عنه، وعامة أحكام الحلال والحرام بينة واضحة قريبة، يسهل على المسلم معرفتها دون أدنى تردد، وتبقى بعض الأعيان التي يشتبه حكمها نسبيا من إنسان إلى آخر، وقد وَضَعَنا النبيُّ صلى الله عليه

وسلم أمام هذه ا لحقيقة في قوله: "إنَّ الحلال بَيِّنٌ وإنَّ الحرام بَيِّنٌ، وبينهما مُشْتبهاتٌ"[1].

ولا يخفى على المتأمل – مع ذلك – ما لِلّحوم على وجه الخصوص من آثار على سلوك الإنسان وأخلاقه؛ فالإنسان يكتسب من أخلاق وطبيعة الحيوان الذي يأكل من لحمه، كما يكتسب من أخلاق وطبيعة الحيوان الذي يخالطه، وهذا مما يدرك بالحس والتجربة، يقول فخر الدين الرازي: "قال أهل العلم: الغذاء يصير جزءاً من جوهر الْمُغْتَذِي (المتغذِّي)، فلا بدّ أن يحصل للمُغْتذي أخلاق وصفات من جنس ما كان حاصلاً في الغذاء، والخنزير مطبوع على حرص عظيم ورغبة شديدة في المشتهيات، فحرم أكله على الإنسان لئلا يتكيف بتلك الكيفية، وأما الشاة فإنها حيوان في غاية السلامة، فكأنها ذات عارية عن جميع الأخلاق، فلذلك لا يحصل للإنسان بسبب أكل لحمها كيفية أجنبية عن أحوال الإنسان"[2].

ويقول ابن القيّم بعد أن ذكر أنواعا من الحيوان والطير وما فيها من الطبائع: "وكل من أَلِفَ ضَرْبا من ضروب هذه الحيوانات اكتسب من طبعه وخلقه، فإن تغذّى بلحمه كان الشبه أقوى، فإن الغاذِي (الْمُتغَذِّي) شبيهٌ بالمغْتَذَى (المتغَذَّى عليه)؛ ولهذا حرَّم الله أكل لحوم السباع وجوارح الطير لما تورث آكلَها من شبه نفوسها بها"[3].

وقد أثبتت عدة دراسات حديثة في مجال التغذية وأثرها على السلوك الإنساني أن الأطعمة التي يتناولها الإنسان تُعَدّ من أهم العوامل التي تؤثر في سلوكه وطبيعة مزاجه وصحته الذهنية إيجابا وسلباً[4].

---

[1] – أخرجه البخاري في "الصحيح" (كتاب الإيمان – باب فضل من استبرأ لدينه)، ومسلم في "الصحيح" (كتاب المساقاة – باب أخذ الحلال وترك الشبهات) من حديث النعمان بن بشير.

[2] – مفاتيح الغيب، الرازي (11/ 106).

[3] – مدراج السالكين، ابن القيم (406/1).

[4] – ينظر: العوامل المؤثرة في السلوك الإنساني، سناء الدويكات (مقال على موقع "موضوع" الإلكتروني بتاريخ: 23 يوليو 2018م)، خبراء: تناول اللحوم يؤثر على طبيعة المزاج واليقظة الذهنية، حنان العتّال (مقال في صحيفة الغد الأردنية الإلكترونية بتاريخ: 25 يوليو 2011م)

إشكالية البحث:

أولا – إنَّ كثيرا من الأحكام المتعلقة باللحوم مختلف فيها بين الفقهاء، وهذا الخلاف يرجع في كثير منه إلى أدلة هذه الأحكام، إما من جهة صحتها وضعفها، وإما من جهة الوقوف عليها من عدمه، وإما من جهة معارضتها لغيرها، وإما من بعض الجهات الأخرى التي أدت إلى هذا الخلاف، وتحريرُ أسباب هذا الخلاف وبحثُها ركيزةٌ أساسية للفقهاء في القضاء على الخلاف ما أمكن، أو تقليصه، أو الخروج منه بأقوى ما فيه، وهو أقل ما تعبدنا الله به.

ثانياً – إنَّ كثيرا من المشتغلين بالفقه لا يُعْنَى بأدلته، إما مطلقا، وإما من جهة تحريرِها من حيث الصحة والضعف مع أن الأدلة هي الأصل في تقرير أحكامه، وأحكامُهُ فرع عنها وراجعة إليها، والآراء الفقهية من دون معرفة أدلتها وتحريرها تبقى مجرد آراء ليس لها وزن إلا من جهة دلالتها على عقول أصحابها وذكائهم أو جودة قرائحهم، وصاحبها لا يسمى عالما؛ لأن العلم عند أهل العلم هو معرفة الفقه بدليله، بل يبقى في دائرة التقليد ويسمى مقلدا.

قال ابن القيم: "ولا خلاف بين الناس أن التقليد ليس بعلم، وأن المقلد لا يطلق عليه اسم عالم"[1].

الدراسات السابقة:

لم أقف في موضوع أدلة اللحوم من الأحاديث والآثار ودراستها روايةً ودرايةً – فيما توصلت إليه من المصادر والمراجع – على كتاب مفرد أو رسالة أكاديمية، بل رأيت في اقتراحات بعض الرسائل الأكاديمية المحكّمة الكتابةَ في أحاديث الأطعمة عموما الحيوانية وغيرها مع ضميمة الذبائح لها جمعا ودراسة، ولكنْ نظرا إلى سعة هذا الموضوع المقترح – بالنسبة إلى القيود الموضوعة للبحث المتمم لمرحلة الماجستير– اقتصرت في بحثي على ما يتعلق بالأطعمة

[1] – إعلام الموقعين، ابن القيم (67/1).

الحيوانية فقط، ولا شك أن عدم وجود دراسات خاصة وسابقة في هذا الموضوع مما يصعّب البحث ويتطلب من الباحث غاية الجهد للجمع والدراسة والتدقيق.

عنوان البحث:

اخترت لهذا البحث العنوان الآتي:

(الأحاديث والآثار في اللحوم – جمع ودراسة)

المنهج العام المتبع في هذا البحث:

سرت في هذا البحث على المنهج الوصفي القائم على جمع واستعراض أفراد الموضوع وتنظيمها، وموازنتها ببعضها، وتحليلها ومناقشتها، واستخلاص نتائجها، وبالله التوفيق.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة على حسب التفصيل الآتي:

1- المقدمة، تحدثت فيها عن الموضوع وأهميته وسبب اختياره، كما أشرت فيها إلى الصعوبات التي واجهتني في التعامل مع مصادر البحث ومراجعه وجمع مادته.

2 - التمهيد: تحدثت فيه عن مفهوم الحديث والأثر والفرق بينهما.

3 – الفصل الأول: تحدثت فيه عن التأصيل العام في حكم اللحوم، ويشمل مبحثين:

المبحث الأول: قاعدة (الأصل في الأشياء الإباحة).

تكلمتُ فيه بتفصيل على هذه القاعدة؛ لما لها من ارتباط وثيق بموضوع البحث.

المبحث الثاني: تناولت فيه الكلام عن الأحاديث التي جاء فيها الأمر بقتل بعض الحيوانات، أو النهي عن قتلها، هل يتضمن ذلك النهي عن أكلها أم لا؟

4 - الفصل الثاني: جمعتُ فيه الأحاديث والآثار الصحيحة في اللحوم المنهي عنها، ويشمل مبحثين:

المبحث الأول : الأحاديث الصحيحة في اللحوم المنهي عنها.

المبحث الثاني : الآثار الصحيحة عن الصحابة في اللحوم المنهي عنها.

5 - الفصل الثالث: جمعت فيه الأحاديث والآثار الصحيحة في اللحوم المأذون فيها، ويشمل مبحثين:

المبحث الأول : الأحاديث الصحيحة في اللحوم المأذون فيها مطلقا، أو مع الكراهة التنزيهية.

المبحث الثاني: الآثار الصحيحة في اللحوم المأذون فيها مطلقا، أو مع الكراهة التنزيهية.

6 – الفصل الرابع: جمعتُ فيه الأحاديث الضعيفة في اللحوم، ويشمل مبحثين:

المبحث الأول: الأحاديث الضعيفة في اللحوم المنهي عنها.

المبحث الثاني: الأحاديث الضعيفة في اللحوم المأذون فيها.

7 – خاتمة الرسالة: ذكرت فيها نتائج البحث مع بعض التوصيات.

منهج البحث التفصيلي:

سلكت في إعداد هذا البحث المنهج المفصّل في الفقرات الآتية:

1 – جمعت الأحاديث والآثار المتعلقة بموضوع البحث من مظانها الأصلية.

2 – رتبت هذه الأحاديث والآثار في فصول ومباحث وفْقَ التفصيل المذكور في خطة البحث.

3 – ذكرت الأحاديث والآثار الصحيحة في أصل البحث أولا باختصار السند.

4 – لم أذكر من الآثار إلا ما فيه زيادة على ما جاء من الأحاديث المرفوعة للنبي ﷺ.

5 – أذكر في الفصل الثاني والثالث تخريج الحديث أو الأثر من الكتب التسعة، وكذا ما اشترط فيه صاحبه الصحة من غيرها، وهما مستدرك الحاكم وصحيح ابن حبان إلا إذا كانت هناك زيادة تقتضي التوسع في التخريج، أو كان الحديث أو الأثر لا يوجد إلا في غيرها.

وإذا كان الحديث في (الصحيحين) – أو أحدهما – اقتصرت في التخريج عليهما وضممت (الموطأ) إليهما، وبخاصة إذا جاء الحديث فيهما أو أحدهما من طريق مالك في (موطئه)، وإذا أورد البخاري الحديث في موضعين أو أكثر كما هي عادته أكتفي بذكر موضع واحد وأشير إلى غيره إشارة.

وأسوق هنا إسناد الحديث أو الأثر من مَخْرَجِهِ (وهو الراوي الذي يدور عليه الحديث أو الأثر) مع الإشارة إلى شواهده إن كان له شواهد، مراعيا في ذلك ما تقتضيه الصناعة

الحديثية مع الاختصار.

6 – أذكر ما يتعلق بالحديث أو الأثر من المباحث اللغوية والأسلوبية.

7 – أذكر ما يتعلق بالحديث أو الأثر من المباحث الفقهية، فأذكر المسألة أو المسائل التي تضمنها، وأقوال العلماء في حكمها، فإن كانت إجماعا ذكرْتُ مصدره، وإن كان فيها خلافٌ ذكرت من قال بما دل عليه الحديث أولا، ثم أذكر من خالف في ذلك من العلماء مع ذكر أسباب الخلاف ومناقشتها مع الترجيح.

8 – لم أذكر في الفصل الرابع من الأحاديث الضعيفة إلا ما فيه زيادة على ما جاء في الأحاديث الصحيحة، وأما الآثار فلم أجد منها على ما فيه زيادة على ما جاء في الأحاديث الضعيفة ويستحق الإفراد بالذكر، والتزمت بعد ذكر كل حديث في هذا الفصل بالآتي:

أولا – أذكر إسناد الحديث ابتداءً من الراوي الذي يدور عليه الحديثُ وأُعِلَّ به.

أولا – تخريج الحديث مع الاستيعاب في ذكر مصادره.

ثانيا – البيان المفصّل لسبب أو أسباب ضعف الحديث مع ذكر من ضعفه من العلماء، ومناقشة من خالف في ذلك إنْ وُجد.

ثالثا – ذكر المباحث اللغوية والأسلوبية المتعلقة به.

رابعا – ذكر المسألة أو المسائل التي تضمنها الحديث وحكمها، وهل هو موافق لأصل الحل، أو مخالف له، ومَنْ قال به من أهل العلم حلّاً أو حرمة أو كراهة مع مناقشة الخلاف والترجيح.

9 – خرّجت الآيات القرآنية في أصل البحث بذكر اسم السورة ورقم الآية عقب كل آية، واعتمدت قراءة حفصٍ عن عاصم.

10 – خرّجت الأحاديث والآثار الواردة في أثناء البحث مع الاختصار بما لا يتنافى مع ما تقتضيه الصناعة الحديثية، وذكرتُ كلام العلماء فيها صحة أو ضعفا مع بيان سبب التضعيف.

11 – اقتصرت في مصادر الأحاديث والآثار الواردة في أصل البحث وثناياه على ذكر موضع الحديث أو الأثر من الكتاب الموضوعي والباب المتفرع عنه، ولم أذكر أرقام الأجزاء والصفحات دفعا لإثقال الهوامش، ومراعاةً لاختلاف الطبعات، إلا إذا كان التبويب مطلقا، فأذكر معه رقم الجزء والصفحة تسهيلا للوصول إليه، وأما المصادر التي لم تلتزم بذكر الكتاب والباب – كما جرى عليه أصحاب الكتب الستة وغيرهم – فأذكر فيها موضع الحديث أو الأثر بذكر أرقام الأجزاء والصفحات.

12 – ألتزم في ذكر المذاهب الفقهية ومصادرها وأصحابها بذكر الأعلى طبقة والأقدم وفاة.

13 – أكتفي في مذهب الظاهرية بذكر إمام المذهب داود بن عليٍّ وإن وافقه ابن حزم، فإن خالفه أفردت ابن حزم بالذكر، وكذلك أذكر قول ابن حزم إذا لم يَنقل ابنُ حزم أو غيرُه قولا عن داود بن عليٍّ في المسألة.

14 – لم أترجم لأحد من الصحابة الكرام الطيبين، ولا للمشهورين مِن التابعين ومَنْ بعدهم من العلماء، كالأئمة الأربعة وغيرهم، وإنما اكتفيت في الترجمة على من قد يخفى حالُه أو تُجهل منزلته في ظني عند الباحثين.

15 – عند الإحالة على الموسوعة الإلكترونية الحرة (ويكيبيديا) أو المواقع الإلكترونية في التعريف ببعض الحيوانات أو الطيور لم ألتزم بذكر الروابط الإلكترونية؛ لسهولة الوصول إليها عند البحث وعدم إثقال الحواشي بها.

16 – وضعت فهارس للبحث شاملة للآتي:

أولا – المصادر والمراجع، ذكرت فيه جميع المصادر والمراجع التي استفدت منها عمليا في البحث، وأذكر في ذلك اسم الكتاب أولا ثم مؤلفه مع تاريخ وفاته، ثم دار النشر ومكانها، ثم رقم الطبعة وتاريخها إن وُجدا، ثم اسم المحقق إن وجد، ورتبت هذه المصادر والمراجع على حسب الفنون مع مراعاة الترتيب على حسب الحروف الهجائية دون النظر في المعرّف منها إلى أداة التعريف.

ثانيا – الآيات القرآنية، رتبت الآيات على حسب تسلسل السور والآيات.

ثالثا – الأحاديث النبوية الصحيحة والضعيفة.

رابعا – الآثار الموقوفة الصحيحة والضعيفة.

خامسا – الأعلام الذين ترجمت لهم في البحث.

سادسا – الحيوانات والطيور التي عرفت بها في البحث.

وقد رتبت هذه الأربعة على ترتيب الحروف الهجائية.

سابعا – محتوى موضوعات البحث من أحاديث ومسائل لغوية وفقهية.

هذا، وإني أحمد الله رب العالمين على إتمام هذا البحث الذي بذلت فيه وُسعي، وتعبت فيه أياما ولياليَ من عمري حتى وصلت فيه إلى منتهى غايتي، ويبقى مع ذلك جهدا بشريا، قابلا للخطأ والنقص، وعرضةً للسهو والوهم، وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى التابعين وأتباعهم بإحسان إلى يوم الدين.